المره بالضروره فالحاصل ان الحقيقه العامه تارة تقع بترتيب
بالكل او الاكثر والجزء والكل وتارة تقع في غير ترتيب فالقسم الاول
يستلزم فيه العام والخاص والقسم الثاني لا يستلزم كالحيوان فحينئذ
مسئله الوكاله يستلزم الامر بالبيع باقل ثمن الذي هو مطلق الثمن وهو
لا دين فيها يقتضي المفطور وما لفظ دال عليه بالالتزام فان قيل لا
نسلم ان هذا من قبيل العام بل من قبيل الكل والجزء وما ذكرتم من وجود
الكل والجزء مستلزم لوجود الجزء فالامر بالكل امر بالجزء والجواب ان قائل
الاكثر تمام ما فيه كليه مشتركه بينهما وقد ذكر معنى العموم كقولنا نصدق
كل فانه مشترك بين الاكل والاكثر فيكون العموم بهما او يحمل على الاقل
او على الاكثر تاما في الحيوان على الانسان والفرس فايده وتسمع بعض الاصوليين
ترك الاستفصال في حكايه الوقايع المتقدمه الى اقسام ١ ان العلم الحاصل
النبي صلى الله عليه واله على خصوص الواقعه فلا ريب ان حكمه يقتضي
العموم في كل الاحوال ٢ ان سبق بعض طرق الاستفهام كيفيتها او هي
الي الحالات يحكم بتسليمها الحاكم فتنزل اطلاقه الجواب عنها منزلة
اللفظ الذي يعم تلك الاحوال كلها ٣ ان يسأل عن الواقعه باعتبار
وجودها الوجود لها باعتبار انها خاصه او عامه فهذا ايضا يقتضي سؤال
عن جميع الاقسام التي ينقسم عليها اذ لو كان الحكم خاصا بعضها استفصل
كما فعل النبي صلى الله عليه واله لما سئل عن بيع الرطب بالتمر انتقض
الرطب اذا يبس قال نعم قال فلا اذا ٤ ان يكون الواقعه المسؤل

عنها

الفصل

عنها قد وقعت في الوجود بعد السؤال عنها مطلقا والالتفات الى العقل
الوجود يمنع القضاء على الجواز كلها والالتفات الى الاطلاق السؤال
وارسال الحكم مع تفصيل يقتضي استواء الاحوال في غرض المجيب فمن
قال ان العموم لا يجري بترك الاستفصال الفت الى هذا الوجه وهو اقرب
الى مقصود الاوراسال واذا فلا اشكال والفرق بين ترك الاستفصال
وقضايا الاحوال ان الحوال ما كان في لفظ حكم من النبي صلى بعد سؤال
عن قضيه تحتمل وقوعها على وجوه متعدده فيرسل الحكم وغير
استفصال عن كيفيه القضيه كيف وقعت فان جوابه يكون مستقلا لتلك
الوجوه اذ لو كان مختصا ببعضها والحكم مختلف لبينه النبي صلى والما
قضايا الاعيان هي الوقايع التي حكاها الصحابه ليس فيها شيء مجرد
فعله صلى او فعل الذي ترتب الحكم عليه فيحتمل ذلك الفعل وقوعه
على وجوه متعدده فلا عموم في صدقها فيكفي حملها على صوره منها
ترك الاستفصال فيها من اسلم على اكثر من اربع وجيره النبي صلى
لغيلان مسلمه وفيروز الديلمي عروه بن مسعود الثقفي ونوفل بن معويه
منه حديث فاطمه بنت قيس ان النبي صلى الله عليه واله وقد
ذكرت انها فسخت ان دم الحيض سوء بدع فاذا كان ذلك فامسكي
عن الصلوه واذا كان الاخر فاغتسلي وصلي ولم يستفصل هل لها عاده
قبل ذلك لو وجد احتج من قدم السن الاصح التمسك على العادة ومنه
سؤال الكثير الحاج النبي صلى عند الجمره في القدم والتاخير فيحتج به

Copyright © King Saud University